# رؤى مصرية '....1/2 العلاقة مع الولايات المتحدة ودور مصر الإقليمي

31-5-2004

**وفي حين يشير عدد من الكتاب والصحفيين إلى وجود مخطط أمريكي لإقصاء مصر عن قيادة النظام الإقليم العربي، وتجاهل دورها الإقليمي، يشير آخرون إلى أن السياسة الأمريكية لا تستطيع المضي قدما في عملية السلام العربي – الإسرائيلي، أو في حماية مصالحها دون الاستناد إلى المحور المصري، ومهما شهدت العلاقات المصرية الأمريكية من فتور أو اختلاف في موضوعات معينة فإنّ هذه العلاقة لا**

مواد ذات علاقة

الدور الاقليمي لمصر ومعضلة 'الشقيقة الكبرى'

يثار جدل واسع منذ شهور عديدة داخل الأوساط الثقافية والإعلامية المصرية حول سمات المرحلة الراهنة في العلاقات المصرية – الأمريكية، وحول الدور الإقليمي لمصر. وعلى الرغم من أنّ حدة الجدال

[ حول الموضوع ] ازدادت مع أحداث أيلول وبروز الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط، إلاّ أن زخم النقاش شهد وتيرة أوسع وموجة أخرى من الكتابات والآراء والاجتهادات مع وقوع الحرب العراقية وما تلاها من أحداث وتداعيات خاصة تلك المرتبطة بالمبادرات الأمريكية لإصلاح العالم العربي.

وفي حين يشير عدد من الكتاب والصحفيين إلى وجود مخطط أمريكي لإقصاء مصر عن قيادة النظام الإقليم العربي، وتجاهل دورها الإقليمي والتقليل من وزنها النسبي في المنطقة، تشير مجموعة أخرى من الآراء إلى أن السياسة الأمريكية لا تستطيع المضي قدما في عملية السلام العربي – الإسرائيلي، أو في حماية مصالحها دون الاستناد إلى المحور المصري، ومهما شهدت العلاقات المصرية الأمريكية من فتور أو اختلاف في موضوعات معينة فإنّ هذه العلاقة لا تخرج من إطار الصداقة والتناغم الاستراتيجي العام بخصوص كثير من القضايا، ولعل أبرزها تحقيق سلام عربي – إسرائيلي ومكافحة الإرهاب.

المتغيرات الجديدة ودور مصر الإقليمي

يرى عدد من المحللين المصريين أنّ أحداث أيلول كانت منعطفا شديدا في العلاقات المصرية – الأمريكية، وأن المشروع الجديد الذي يحمله المحافظون الجدد بخصوص إعادة صوغ الخريطة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط يقوم على التقليل من الوزن النسبي للدبلوماسية المصرية والسعودية في المنطقة لصالح محور " بغداد - إسرائيل – أنقرة "، والذي ستعتمد عليه الولايات المتحدة في المرحلة القادمة لحفظ مصالحها الحيوية ، في محاولة لإحياء فكرة تحالف بغداد القديمة.

وتستند رؤية هذا الاتجاه إلى عدة نقاط رئيسة، وهي: أن الرؤية الأمريكية الجديدة تقوم على إضعاف النظام الإقليمي العربي وكل القوى ذات الوزن النسبي فيه وصولا إلى الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة؛ ومصر تشكل مع السعودية وسوريا محورا قياديا داخل النظام العربي، يجب العمل على إضعافه وإقصائه.
كما يرى هذا الاتجاه أن المشكلة - في رؤية المحافظين الجدد- للشرق الأوسط لا تكمن في مدى توافق الأنظمة الحاكمة العربية مع السياسة الأمريكية، وإنما تكمن في فشل هذه الأنظمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وإدارة الحياة السياسية، مما ولد حركات عنف دينية اتجهت نحو الولايات المتحدة عندما عجزت عن مواجهة أنظمتها، فالحكومة السعودية من الحكومات الصديقة والحليفة [ تاريخيا ] للولايات المتحدة ، لكن الذين قاموا بتفجيرات أيلول ينتمي أغلبهم إلى السعودية، وقائد أكبر تنظيم [ إرهابي ] تواجهه الولايات المتحدة هو سعودي، والأمر ذاته ينطبق على الوضع المصري، إذ على الرغم من قبول الحكومة المصرية بالسلام مع إسرائيل، وبالإصلاحات الاقتصادية وبالموافقة رسميا أو عمليا على حروب أمريكا في الشرق الأوسط إلاّ أن السلام المصري الإسرائيلي لا قيمة حقيقية له في ضوء الحالة الراهنة والتي يطلق عليها الأمريكيون "السلام البارد".
كما أنّ فشل الحكومة المصرية في سياساتها الاقتصادية وفي إدارة الصراع الداخلي يؤدي إلى مزيد من حالة السخط الاجتماعي التي تنعكس على الموقف الشعبي من الولايات المتحدة سلبا على اعتبار أنها داعم ومساند للنظام المصري، وبالتالي هناك مشكلة حقيقية في العلاقات المصرية – الأمريكية لا تحلها علاقة الصداقة بين النظامين، وإنما تستدعي عملية تغيير شاملة في المنطقة تأخذ أبعادا سياسية وثقافية واقتصادية، والنظام المصري الحالي من الأنظمة التي يجب أن يطالها التهميش والإقصاء، وذلك من خلال إشغال مصر في الوضع الداخلي، الأمر الذي يضمن نقل ميادين الصراع إلى داخل الدول العربية من جديد بدلا من توجهه ضد أمن الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، كما يساهم في إبعاد مصر عن مساندة السلطة الفلسطينية، أو التدخل في عملية السلام، نظرا لوجود خلاف عميق بين توجهات الحكومة المصرية وسياسات الليكود الإسرائيلي المتحالف مع الولايات المتحدة بخصوص كثير من القضايا ومن ضمنها بنود الحل النهائي ومسألة جدار الفصل الذي يبنيه شارون. وتبقى مصر أولا وأخيرا قوة إقليمية عربية تقتضي المصلحة الإسرائيلية في المرحلة القادمة إبعادها نهائيا عن الساحة الفلسطينية وإضعاف دورها في النظام الإقليمي العربي سعيا لإضعاف النظام نفسه.

ويؤكد هذه الرؤية الدكتور أحمد ثابت من خلال ربطه قوة إسرائيل بضعف مصر إذ يقول "إن ضعف دور مصر الإقليمي هدف أمريكي واضح وفرصة لإسرائيل كي تتوسع وتستمر في سيطرتها على المنطقة، وهنا جاءت ظروف تعزز من هذا الاتجاه كاحتلال العراق وفشل جامعة الدول العربية كي تساعد الإدارة الأمريكية على فرض مشروعها "الشرق الأوسط الكبير" الذي يستهدف بشكل مباشر وصريح إحداث تغيير شبه كامل في الثقافة ونظم التعليم والإعلام وفي النظم السياسية والاقتصادية في المنطقة لتتلاءم مع المعايير الأمريكية، وهذا المشروع بالطبع يقوم على إضعاف وعزل القوى الرئيسية العربية في المنطقة وهي مصر والسعودية وسوريا وتقوية دور الدول الصغيرة مثل

الأردن والبحرين وقطر والكويت، من خلال جعل هذه الدول الصغيرة أساس مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي تحتل فيه إسرائيل ثم تركيا دور المحكم والموجه والمسيطر".

ويستدل هذا الاتجاه على عدة مؤشرات واقعية تدفع باتجاه القول أن هناك تصورات أمريكية ومساعٍ عملية لإضعاف مصر وتهميش دورها الإقليمي، وعلى التغير في العلاقات الأمريكية المصرية ، ومن ذلك : إثارة المبادرة الأمريكية في إصلاح الشرق الأوسط الكبير ، والتي شعرت الحكومة المصرية وعدة حكومات عربية أنها تدخل خارجي ومحاولة لفرض الإصلاح من الخارج ، وأنها تجاهلت التشاور مع هذه الحكومات، ولذلك حشدت الحكومة المصرية أدواتها ووظفت جزءا من جهودها على المستوى الداخلي والإقليمي لرفض مبادرة الشرق الأوسط الجديد، إذ انشغلت الصحف المصرية فترة طويلة بتفنيد المشروع ورفضه ورفض منطق الوصاية والإصلاح من الخارج، كما استضافت الحكومة مؤتمر الاسكندرية للإصلاح العربي ، والذي شارك فيه عدد كبير من المثقفين العرب ومؤسسات المجتمع المدني وأكد المؤتمر على رفض مشروعات الإصلاح من الخارج – في إشارة إلى الشرق الأوسط الكبير - كما قام الرئيس مبارك بزيارة لعدة دول أوروبية وعربية لحشد موقف دولي وإقليمي رافض لمشروع الإصلاح الأمريكي.

ويرى هذا الاتجاه أن الولايات المتحدة بدأت بتحريك عدة أوراق سياسية لابتزاز الحكومة المصرية ودفعها للقبول بالمطالب والسياسات الأمريكية كاملة ، ومن هذه الأوراق دعم الحكومة الأمريكية لمحادثات السلام السودانية بين الحكومة والمتمردين في جولات ماشاكوس والتي تمخضت مخرجاتها الأولية عن احتمال كبير لانفصال الجنوب السوداني، الأمر الذي يعني تهديدا واضحا ومباشرا لأمن مصر وأخطر روافد الحياة فيها "مياه النيل"، التي تعتمد عليها مصر بشكل رئيس ومباشر في مياه الشرب والزراعة وفي كثير من المشاريع الصناعية والتنموية الأخرى .

ومن أوراق الضغط الأمريكي مسألة الأقباط والحريات الدينية والسياسية في مصر وما سمي سابقا بقانون الحريات الدينية، والذي رأت فيه أوساط مصرية أنه يستهدف مصر بالدرجة الرئيسية . كما يجري الحديث الآن داخل الأوساط الفكرية المصرية عن وجود محاولات من أعضاء في الكونغرس الأمريكي لفرض عقوبات على مصر على غرار قانون محاسبة سوريا ، وقد أشارت إلى هذا المشروع بالتفصيل عدة صحف مصرية، إذ أكدت صحيفة "نهضة مصر" ( 18/2/2004 ) أن المشروع الصهيوني في الكونغرس يقوم على معاقبة مصر، وذلك باتهامها بمعاداة السامية ومساندة الفلسطينيين، ويطلب المشروع من الكونغرس اتخاذ عقوبات مباشرة ضد مصر كإلغاء المعونة العسكرية ..الخ .

ووفقا لهذا الاتجاه فإن كل المؤشرات والنقاط السابقة تدل بشكل واضح أنّ العلاقات المصرية – الأمريكية تشهد منعطفا جديدا، لم تتضح بعد ملامحه الرئيسية، إلاّ أن هناك درجة كبيرة من التباين والشد والجذب بين الطرفين، والتي قد تؤدي إلى تحول في طبيعة واتجاه هذه العلاقة، من خلال الاختلال بالشروط التاريخية التي قامت عليها منذ اتفاقية كامب ديفيد في نهاية السبعينات.

# الدور الاقليمي لمصر ومعضلة 'الشقيقة الكبرى'

28-5-2004

**والحقيقة أنه لا يمكن إنكار أن النخبة السياسية المصرية في معظمها لازالت تنظر إلى العالم العربي حولها نظرة "استعلاء" وامتياز وهمية، ولديها شعور زائف بالتفوق لم يكن من السهل إخفائه في التعامل مع المحيط العربي، كما ظلت تتعامل مع مسألة دور مصر العربي، وكأنه ضرورة للأمن القومي المصري القطري الضيق، أو حلا محتملا لأزمات مصر الاقتصادية وما تفرضه من ضرورة مد النظر إلى العالم العربي الذي يمتلك الثروة اللازمة لحل مشكلتها الاقتصادية متغافلة أن العالم**

**بقلم** عبدالله صالح

مواد ذات علاقة

إشكاليات التغيير في العالم العربي (3/3): الثابت في مواجهة المتغير

استطاعت مصر خلال "الحقبة الناصرية" القيام بدور قيادى بارز، وتحقيق قدر كبير من الانسجام والاتساق داخل النظام العربي في مواجهة الأخطار الخارجية الكبرى، على الرغم من الاستقطاب الأيديولوجي الحاد الذي كان يقسم العالم العربى. فقد نجحت مصر "الناصرية" من تحقيق إجماع عربي فعال في مواجهة قضايا مصيرية واجهت الأمة العربية كالحرب الأهلية اللبنانية عام 1958، الموقف من مشروعات إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن، وانبثاق فكرة مؤتمرات القمة العربية، الإجماع العربي على دعم دول المواجهة في مؤتمر الخرطوم بعد نكسة يونيو 1967 ورفع شعار "اللاءات الثلاث"، نجاح عبد الناصر في إيقاف مذابح أيلول الأسود عام 1970، نجاح مصر في تحقيق إجماع عربي حول دول المواجهة خلال حرب أكتوبر 1973..ثم قررت مصر "السادات" الابتعاد عن دورها القيادي، والإنفراد بخيار السلام مع إسرائيل .. وتأججت حدة الصراعات الإقليمية وظهرت "الأقطاب" الجديدة ونمت قدراتها السياسية والمالية.

وقد تصاعد الحديث الآن من جديد حول قضية الدور الإقليمى لمصر، خاصة مع سعى النخبة المصرية الحالية لإعادة بناء دور مصر فى المنطقة، انطلاقا من دروس التاريخ التى تؤكد أن مصر المنعزلة عن محيطها الإقليمي هي مصر الضعيفة، لكن محاولة إعادة بناء الدور المصري الآن تأتي في ظل متغيرات داخلية، وإقليمية ، ودولية تفرض قيوداً على التحرك المصري وتحد من خياراته في صياغة هذا الدور وتحديد طبيعته والمهام المنوطة به، وهى متغيرات تتعلق أساساً بمدى توافر موارد القوة اللازمة للقيام بهذا الدور، وتوازن القوى الاقليمى ، ورؤية الأطراف الإقليمية الأخرى لتأثير هذا الدور على مصالحها ومدى تقبلها له.

(الرؤية المصرية)

تنطلق رؤية النخبة الحاكمة المصرية من أن مصر كانت ومازالت تمارس دوراً قيادياً فى المنطقة، وأن الاتجاهات الرافضة للدور المصري تستهدف تفريغ العالم

العربي من جزء كبير من شخصيته، فالدور المصري وفقاً لهذه الرؤية، يمكن أن يستمر ولكن بأدوات أخرى غير تلك التى أصابها الوهن، من خلال تطوير الثقافة، وتقديم تجربة ديمقراطية رائدة، وطرح نموذج للدولة العصرية يقوم على مجتمع مدنى متماسك، وديمقراطية كاملة، ومساحة معقولة للمشاركة، تحتوى كافة القوى الفاعلة.

وعلى هذا فإنه إذا كانت المتغيرات العالمية والإقليمية الجديدة تحمل بعض المخاطر، فإنها تتيح فى ذات الوقت بعض الفرص أمام مصر، والتي يمكن الاستفادة منها لتعظيم القدرات المصرية، ومن ثم فإنه وفقاً لهذا الاتجاه تستطيع مصر أن تلعب دوراً هاماً ومؤثراً في إقليمها وفي العالم بشرط التوصل إلى منظومة من السياسات الملائمة التى تؤدى إلى علاج الخلل النسبي في موارد القوة الاقتصادية والتكنولوجية وتعظيم عناصر القوة الأخرى.

(تراجع نسبى)

وهناك اتجاه آخر في مصر يرى أنه رغم استمرار مصر فى موقعها باعتبارها القوة العربية الأكبر، إلا أن مكانتها الإقليمية شهدت تراجعاً نسبياً نتيجة لتطورات متعددة، تبلور مجملها في ضيق الفجوة بين مصر ومعظم الدول العربية فى المجالات المختلفة، كما أصبح للعديد من الدول العربية من مصادر وإمكانات وأسباب القوة ما تحتاج إليه مصر، خاصة فى مجالات الاستثمار والموارد الاقتصادية، وقد كان أهم محصلة لذلك هو تراجع نسبى فى القدرات المصرية على تحمل أعباء ممارسة الزعامة والقيادة العربية المنفردة وأصبح عليها القبول بالتحول والمشاركة فى نوع من القيادة الجماعية للنظام الاقليمى العربى.

ويشير أنصار هذا الاتجاه إلي أهم معوقات الدور المصري في المنطقة كالتالى:

- المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصرى، مثل الفقر والبطالة وتدنى الأخلاقيات والقيم ، والتى تؤثر سلباً على إمكانية قيام مصر بدور إقليمي فعال.
- غياب منظومة متكاملة فعالة للبحث العلمي وإنتاج المعرفة، وهو الأمر الذى ينعكس على عناصر القوة المصرية اللازمة للقيام بدور فعال فى ظل التحول الذى يشهده العالم نحو مجتمع المعرفة.
- لخلل القائم في توازن القوى الإقليمي، وهو خلل لغير صالح مصر والدول العربية، ولصالح أطراف إقليمية غير عربية، الأمر الذى يتيح لهذه القوى إمكانية ممارسة الضغوط على الدور المصرى عندما ترى أنه يمس مصالح هامة بالنسبة لها.
- التحفظات المحتملة من جانب بعض القوى الدولية على هذا الدور إذا ما وجدت أنه قد يتعارض مع مصالحها فى أحد جوانبه.

(الرؤية الإسرائيلية)

تؤكد وجهة النظر الإسرائيلية بشأن دور مصر الاقليمى أنه رغم حدوث تراجع فى موارد القوة المصرية مقارنة بالقوى الإقليمية الأخرى في المنطقة، إلا أن هذا لا يعنى عدم قدرة مصر على التأثير فى التفاعلات الإقليمية فى المنطقة ولكن دورها، وفقاً لوجهة النظر الإسرائيلية، سيكون فى إطار القيام بدور المعرقل لأية تسوية أو ترتيبات إقليمية جديدة، ترى مصر أن من شأنها المساس بدورها التقليدى فى قيادة المنطقة العربية، وذلك انطلاقا من فرضية أن تحقيق التسوية السلمية في المنطقة من شأنه إنهاء الدور المصري في لشرق الأوسط، وهو ما يعترض عليه الجانب المصري،

بالقول بأن دور مصر الإقليمي يتجاوز كثيراً مسألة تحقيق السلام، إلى أدوار أخرى مثل دور الوسيط الاقليمى وقائد عملية التكامل.

ووفقاً لهذه الرؤية الإسرائيلية، فقد أدت أحداث سبتمبر وما تلاها من متغيرات إلى تراجع الدور المصري في المنطقة، خاصة دورها فيما يتعلق بعملية السلام، حيث لم تقدم مصر أية أفكار جديدة، وإنما كانت تميل دائماً إلى تأييد وجهة النظر الفلسطينية، وجاءت أحداث 11 سبتمبر لتخلق واقعاً عالمياً جديداً، لم تستطع مصر في إطاره أن تكيف دورها الإقليمي وفقاً لهذه المتغيرات، ومن ثم فإن وجهة النظر الإسرائيلية ترى أنه يمكن تهميش الدور المصري وتجاوزه، وأن الحملة الأمريكية على الإرهاب يمكن توظيفها لخدمة الأهداف الإسرائيلية الاستراتيجية، في فرض تسوية للصراع العربى الاسرائيلى وفقاً للمصالح الإسرائيلية ودون مراعاة لمصالح الأطراف الأخرى، و هذا لايمكن حدوثه فى ظل دور إقليمى قوى لمصر، وعلى هذا فإن تهميش الدور المصرى هو أحد الشروط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

(عقدة الاستعلاء)

والحقيقة أنه لا يمكن إنكار أن النخبة السياسية المصرية في معظمها لازالت تنظر إلى العالم العربي حولها نظرة "استعلاء" وامتياز وهمية، ولديها شعور زائف بالتفوق لم يكن من السهل إخفائه في التعامل مع المحيط العربي، كما ظلت تتعامل مع مسألة دور مصر العربي، وكأنه ضرورة للأمن القومي المصري القطري الضيق، أو حلا محتملا لأزمات مصر الاقتصادية وما تفرضه من ضرورة مد النظر إلى العالم العربي الذي يمتلك الثروة اللازمة لحل مشكلتها الاقتصادية متغافلة أن العالم العربي الذي كان سائدا في الخمسينات والستينات والسبعينات أصبح يموج بنخب علمية وثقافية لا تقل من حيث القدرة والتفوق على النخبة المصرية، بل تفوقها في أماكن مختلفة من العالم العربي، حيث زودها الانفتاح على العالم الخارجي بقدرات تتفوق بها على النخبة السياسية والثقافية المصرية. وماالدور الذي تلعبه النخبة المغربية في الدراسات التراثية والاجتماعية واللغوية، أو الدور الذي تلعبه النخبة الخليجية في مجال الدراسات السياسية ألا تعبير عن أن مراكز الثقل الحضاري قد بدأت في التنوع والاغتناء بما لا يسمح باحتكار أحد المراكز للدور الحضاري إلا بمقدار تعبيره عن الهموم العربية جميعها وللمستقبل العربي في كليته.

إن العرب لا يكرهون مصر، ولكن إشكالية "الشقيقة الكبرى" هى المسيطرة على شعور ومواقف بعضهم، ممن لديهم حساسية فيما يتعلق بدور "الشقيقة الكبرى" الذي تمارسه مصر، ومن ثم فإن على النخبة المصرية أن تتعامل بدقة وحذر مع هذه الحساسية، ولا داعي لعقد الاستعلاء، بل ينبغي إتاحة الفرصة لكفاءات عربية أخرى، والعمل على بلورة مفهوم جديد لقيادة النظام العربي، يقوم بالأساس على المشاركة والتضامن الجماعى، من أجل تحقيق المصالح لعربية المشتركة، ومواجهة التحديات الإقليمية والعالمية المحدقة بعالمناالعربي. إشكاليات التغيير في العالم العربي ( 3/3): الثابت في مواجهة المتغير

10-8-2003

**ويصبح من قبيل التغيير الذي ترغب الولايات المتحدة في إحداثه ذلك الذي يركز علي دفن المفاهيم التربوية والدينية والثقافية التي تزخر بها تجاربنا الفكرية-خاصة الإسلامية- باعتبارها منبت العنف والإرهاب وفق الرؤية الأمريكية، والاستعاضة عنها بالتوجه نحو حزمة جديدة من المفاهيم والمبادئ التي تبدو ظاهريا مجدية ونافعة ولكنها تنطوي في الواقع علي مخاطرة كبيرة قد تودي بالحرث والنسل معاً.**

**بقلم خليل العناني**

استكمالاً لما بدأناه من قبل حول إفرازات الحرب علي العراق، فإنه علي الرغم من وجاهة مطلب التغيير في المرحلة الراهنة، إلا أن قضية الثوابت ستظل تشكل شاغلاً مهماً يتطلب التريث قليلاً قبل أن تنطلق عجلة التغيير المأمولة، والتي انتظرتها الشعوب العربية منذ حصولها علي الاستقلال قبل أكثر من نصف قرن.

ويظل من المفيد ألا تجرفنا رغبة التغيير بعيداً عن أصولنا وثوابنا الفكرية والعقائدية بحيث يصبح للتغيير معني وقيمة. وحتي لا نتهم بمعاداة التغيير أو الوقوف في وجه، نشير إلي حقيقة هامة وهي أن التغيير – مهما بلغت الحاجة إليه وما أشدها حالياً- لا يجب أن يكون على حساب الثوابت والمبادئ الحاكمة للسلوكيات والتوجهات، وهو ما يعني توخي الحذر في تحقيق التغيير المنشود.

ويمكن التغلب علي هذه الإشكالية إذا ما تبنت المجتمعات العربية مفهوم الإصلاح بدلاً من مفهوم التغيير، لأن الفرق بينهما كبير فالإصلاح هو تغيير تدريجي يلتزم بالثوابت الأساسية لشعوب المنطقة ويلزمها بمبادئ ورؤى معينة، بينما التغيير قد ينطوي علي بتر الجذور وخلق بيئة جديدة قد تختلف مع تلك الثوابت والمعتقدات والرؤى التي ترسخت عبر مراحل الزمن المختلفة.

وتنطوي هذه التفرقة في الحقيقة على الفرق بين ما تفضله الولايات المتحدة وتراه مناسباً لدول المنطقة، وبين ما تتطلع إليه شعوب المنطقة الراغبة في التحديث والتطوير. ويصبح من قبيل التغيير الذي ترغب الولايات المتحدة في إحداثه ذلك الذي يركز علي دفن المفاهيم التربوية والدينية والثقافية التي تزخر بها تجاربنا الفكرية-خاصة الإسلامية- باعتبارها منبت العنف والإرهاب وفق الرؤية الأمريكية، والاستعاضة عنها بالتوجه نحو حزمة جديدة من المفاهيم والمبادئ التي تبدو ظاهريا مجدية ونافعة ولكنها تنطوي في الواقع علي مخاطرة كبيرة قد تودي بالحرث والنسل معاً.

ورغم وجاهة الدعاية الأمريكية من حيث الرغبة في تعميق مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتمكين المرأة وما إلي ذلك من قائمة الشعارات الأمريكية، إلا أن الوسائل التي تنتهجها واشنطن لتحقيق ذلك تتعارض تماماً مع جوهر هذه المبادئ والقيم النبيلة. ويكفي أن تنظر الولايات المتحدة لثوابتنا الدينية والثقافية باعتبارها معوق لتطبيق تلك المبادئ والأهداف بل ومعرقل للتقدم الحضاري ذاته، وهو ما يقتضي معه – وفق التصور الأمريكي- نبذ هذه الثوابت وتنحيتها جانباً كي تحل محلها حزمة الثوابت الأمريكية الجديدة.

ويقصد بحفظ الثوابت أن تصبح المعتقدات والثقافة هي الإطار العام الحاكم لحركة الإصلاح المنشودة بحيث لا يحدث تخطي لهذا الترتيب الهام، ولا يعني ذلك التحجر

أمام ثقافة التغيير بقدر ما يعني تطويع الثقافة السائدة – بما لا يخل بجوهرها- بحيث تضحي أكثر مواءمة لما هو مطلوب إحداثه في سبيل الإصلاح. لأنه لم تفلح أمة تركت ثوابتها وثقافتها في إصلاح أحوالها وتحديثها، فاليابان علي سبيل المثال رغم تحولها إلي نموذج غربي- أمريكي تحديداً - بشكل فج إلا أنها ظلت محتفظة بتراثها وثقافتها وتاريخها القائم علي احترام العادات والتقاليد والتي لم تتخل عنها يوماً بحجة التطوير أو التغيير.

بل علي العكس يمكن أن يؤدي ترك الثوابت وإهمالها إلي نتائج كارثية تفوق عدم وقوع التغيير سوءاً، ويذخر التاريخ العربي والإسلامي بأمثلة كثيرة تؤكد أن البعد عن الثوابت بحجة التطوير قد يرتد علي أهله ويصبح أكثر وبالاً من عدم التغيير ذاته، فحالة الجزائر مثال صارخ علي ذلك فعندما تخلت الأمة عن ثوابتها وثقافتها لمدة تعدت النصف قرن –ربما نتيجة عوامل خارجية- ظهر التيار الإسلامي بقوة وآثرت الناس الرجوع لثوابتها المتأصلة فيها منذ آلاف السنين ودخلت البلد في دوامة من العنف والاضطراب منذ أكثر من عقد من الزمان نتيجة للخلل الثقافي والفكري الذي أحدثته تجارب التغيير التي فضلت الابتعاد عن الثوابت والأصول.

وما كان فشل الأيديولوجيات المختلفة التي تعاقبت علي بلدان العرب منذ انحسار الموجة الاستعمارية، سوي تعبير عن هذا الاقتلاع الفكري المتكرر، وتلخيص لنتيجة معروفة سلفاً وهي أن البعد عن الأسس العامة التي ترسخت في نفوس الأفراد عبر مراحل التاريخ السحيقة قد يؤدي إلي نتائج وخيمة، ولذا تصبح أي محاولة للإصلاح لا تلتزم بتلك الثوابت محكوم عليها بالفشل والضياع.

وواقع الأمر فإن الثوابت والأسس الثقافية في المنطقة العربية تتمتع بخصوصية واضحة دون غيرها من الثقافات وذلك نظراً لأنها تصطبغ بصبغة دينية واضحة ومن العسير التخلي عنها، كما أنها تمثل أساساً راسخاً للإصلاح والتطوير ويصبح من المفيد الاستناد إليها في كل محاولة للإصلاح ودون أن يتعارض ذلك مع متطلبات الواقع في نفس الوقت، كما أن هناك صعوبة في إحداث التطوير دون التمسك بالأطر العامة لهذه الثقافة الدينية وذلك نظراً لعاملين غاية في الأهمية هما:

الأول هو أن هذه الثقافة ممتدة عبر مراحل التاريخ المختلفة ومتأصلة في نفوس الأفراد –حتي وإن لم يشعروا بها في كل حين- ويصبح من العسير معه اقتلاع الناس منها أواستبدالها بأخرى قد تتعارض مع أسس هذه الثقافة ومنطلقاتها، ويصبح كمن يزرع ثمرة في غير أرضها. والعامل الثاني هو أن محاولات الإصلاح التي ابتعدت كثيراً عن هذه الثقافة لم تلق سوي الرفض والتهكم. وإذا كانت هناك بعض ملامح للانفلات من هذه الثقافة مؤخراً بحجة الانعتاق من الجمود والتخلف، إلا أنها لا تعدو أن تكون محاولات فردية ولا تعبر عن الضمير العام للأمة ككل. ولم تكن الثقافة الدينية يوماً حجر عثرة أمام محاولات الإصلاح والتطوير، بل علي العكس فإنها تؤمن بضرورة التجديد وتشجع عليه، ولكن سلوكيات الشعوب والنخب العربية هي التي زرعت هذا التصور في نفوس الأفراد بالمثل كما أوعزت به للعالم الخارجي. ولذا أصبح ينظر للثقافة الإسلامية باعتبارها دليل علي الجمود والتخلف ويصبح التمسك بها من محرمات هذا الزمن باعتبارها معوق لحركة التطوير، ولذا لم يكن مستغرباً أن يخرج علينا من ينادي بالارتماء في أحضان الثقافة الغربية دون إعمال العقل والفكر في الأسس والأصول الثقافية. بل

هناك من يري أن سبب تراجع المسلمين وتخلفهم يكمن في ثقافتهم ذاتها وهو قول ينطوي علي السطحية والإسفاف والرغبة في التعلق بالأخر تحت أي مسمي ووفق أي ذريعة تسقط عنه حرج التبعية.
وإذا كانت الثقافة الغربية تحوي بداخلها العديد من المبادئ النبيلة كالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتمكين المرأة ..الخ، فالثقافة الإسلامية بالمثل تحوي هذه المبادئ بل وتزيد عليها، ويظل الفرق في أن الأولي تجد من يدافع عنها وينتهجها في حركته الخارجية(الولايات المتحدة حالياً)، بينما لا تجد الثانية من يتبناها ويدافع عنها، بل علي العكس هناك من يخجل من الانتماء إليها ويراها معوقاً لكل جديد ومعرقل لكل حديث، وهذا مكمن الخطورة لأنه يعني فقدان الثقة في الأصول والأسس ومعها تصبح المجتمعات عرضة لأي هجمة ثقافية خارجية، وبحيث تنتفي معها المناعة الثقافية.
وكما أشار الأفغاني ومحمد عبده قبل أكثر من قرنين من الآن إلي أن الأمة لا تنهض إلا إذا تمسكت بثوابتها وأصولها بحيث تصبح الثوابت بوتقة تنصهر فيها جميع الخلافات وذلك من أجل تحرير الأمة. ولا يختلف الظرف الآن كثيراً عما كان وقت الأفغاني، فالأمة تتعرض لهجمة أمريكية مباشرة وصريحة تستهدف الفكر وتهدف إلي استيطان العقل بحيث تسلب الإرادة وتفقد الثقة في النفس، وبحيث يضحي الثابت خطأ والأصل عقيم ولا يبقي إلا التسليم بما يراه أنصار هذه الرؤية ومروجوها.
ولعل أخطر ما قد يصيب الأمم هو أن تفقد الثقة في ذاتها بحيث تصبح الثوابت حملاً ثقيلاً لا يجوز معه سوي الترحم عليها، وبحيث ينظر للتغيير -مهما كان شكله وجوهره- علي أنه زورق النجاة الأخير، ويتوهم في أن البعد عن الأصول واستبدالها بغيرها هو تذكرة المرور نحو التقدم والازدهار، وهو ما ينطبق علي حال المسلمين اليوم، حيث تاهت العقول وخوت النفوس تمهيدا لإفراغها من تراثها السحيق وإضعاف مناعتها الثقافية بحيث لا تقوي علي رد أو صد أي محاولة للنيل منها وجرها لما لا تقوي عليه.
وللخروج من هذه الحلقة المفرغة وحل إشكالية الثابت والمتغير، وبحيث تعرف شعوبنا طريقها نحو الإصلاح والتطوير، يظل من المهم العودة للثوابت وتنقيتها مما أصابها من ضعف وترهل بحيث تطفو صورتها الحقيقة علي السطح، وتصبح بمثابة دافع نحو الإصلاح المنشود وليس معوق له. كما أنه يعني أن تتحول الرغبة في الإصلاح لتصبح بدافع التمسك بالأصل وامتداداً بل وتطويراً له بدلاً من تصبح مجرد تبعية لمجرد التبعية والإحساس بالتغيير.
ورغم الضعف الذي يعتري الشعوب العربية من المحيط إلي الخليج والناجم-أساساً- في البعد عن الثوابت والأسس الفكرية، يصبح من قبيل الانهزامية الانسياق وراء موجة التغيير الأمريكي باعتبارها أهون من الوضع الحالي وبأنها طوق النجاة الوحيد لما نحن فيه من العبث والترهل، لأنها قد ترتد علينا بما لا يحمد عقباه.